تبادل المواقع التجارية

ريتشارد هارمسن، ونجوى رياض
Richard Harmsen and Nagwa Riad

يرتفع نجم الأسواق الصاعدة لكي تتحول إلى مراكز تجارية كبرى بفضل سلسلة العرض العالمي وتصدير منتجات التكنولوجيا الفائقة

على مدى ما يقرب من أربعين عاما كان ميناء روتردام البحري التاريخي يشغل بلا منازع مركز أكثر الموانئ نشاطا في العالم. وتفوقت عليه سنغافورة في عام ٢٠٠٦ واحتلت هذا المركز، ثم تنازلت عن اللقب بدورها هذا العام لشنغهاي. وتتعامل شنغهاي الآن فيما يزيد على ٢٩ مليون وحدة حاوية معيارية في العام.

والصين موطن ستة من أنشط عشرة موانئ في العالم، مما يعكس صعودها الخارق في مجال التجارة العالمية على مدى العقدين الماضيين عندما تفوقت على ألمانيا واليابان وأصبحت ثاني أكبر البلدان التجارية في العالم بعد الولايات المتحدة. والصين هي الطرف القائد في تحرك اقتصادات الأسواق الصاعدة الديناميكية من هامش التجارة العالمية لتصبح مراكز تجارية كبرى مؤثرة على النظام المالي.

وقد نمت التجارة العالمية باطراد منذ الحرب العالمية الثانية وتسارع نموها خلال العقد الماضي، مع ارتفاع حصة التجارة غير السلعية– خاصة في منتجات التكنولوجيا الفائقة مثل أجهزة الكمبيوتر والإلكترونيات–إلى أكثر من ٢٠٪ من إجمالي الناتج المحلي العالمي في ٢٠٠٨. وقد اتسم التوسع في التجارة العالمية بثلاثة اتجاهات مهمة: نهوض اقتصادات الأسواق الصاعدة كشركاء تجاريين مؤثرين في النظام المالي، والدور المتنامي لسلاسل العرض العالمية، وتحول تصدير منتجات التكنولوجيا الأكثر تطورا إلى اقتصادات الأسواق الصاعدة الديناميكية. ويوحي تقارب هياكل صادرات الأسواق الصاعدة مع هياكل الاقتصادات المتقدمة بأن التنافس المتزايد من بلدان الأسواق الصاعدة المصدرة للسلع من المرجح أن يستمر، مع تزايد الاندفاع نحو النمو بينما تتجه هذه البلدان إلى زيادة تطور صادراتها.

عالم مترابط

إن البروز المتنامي للأسواق الصاعدة في مشهد التجارة العالمية يعكس الحجم الكلي للتجارة (الصادرات زائد

ميناء في شانغهاي، الصين.

الانتقال إلى أعلى

تغدو الأسواق الصاعدة مراكز تجارية أكثر تأثير في النظام المالي

١٩٩٩				٢٠٠٩			
منطقة الولاية	الترتيب الكلي[١]	الترتيب حسب الحجم	الترتيب حسب الترابط[٢]	منطقة الولاية	الترتيب الكلي[١]	الترتيب حسب الحجم	الترتيب حسب الترابط[٢]
ألمانيا	١	٢	٢	**الصين**	١	١	١
الولايات المتحدة	٢	١	٦	الولايات المتحدة	٢	١	٣
فرنسا	٣	٣	٢	ألمانيا	٣	٣	٢
اليابان	٤	٣	٥	هولندا	٤	٦	٣
المملكة المتحدة	٥	٥	٢	اليابان	٥	٤	٨
هولندا	٦	٨	١	فرنسا	٦	٥	٦
إيطاليا	٧	٧	٧	إيطاليا	٧	٧	٧
كندا	٨	٦	١٢	المملكة المتحدة	٨	٨	٥
الصين	٩	٩	٨	بلجيكا	٩	٩	١١
بلجيكا	١٠	١١	٩	**جمهورية كوريا**	١٠	١٠	١٠
منطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة	١١	٩	١٨	كندا	١١	١٢	١٣
جمهورية كوريا	١٢	١٣	١٠	**منطقة هونغ كونغ** الصينية الإدارية الخاصة	١٢	١٠	٢٠
إسبانيا	١٣	١٤	١١	إسبانيا	١٣	١٤	١١
سويسرا	١٤	١٦	١٣	**الهند**	١٤	١٧	٩
سنغافورة	١٥	١٤	٢٢	**سنغافورة**	١٥	١٣	٢٢
ماليزيا	١٦	١٦	٢١	**روسيا**	١٦	١٦	٢١
السويد	١٧	١٨	١٧	سويسرا	١٧	١٨	١٧
تايلندا	١٨	٢٢	١٦	**تايلندا**	١٨	٢٠	١٥
الدانمرك	١٩	٢٤	١٥	**البرازيل**	١٩	٢٢	١٤
المكسيك	٢٠	١٢	٤٤	**ماليزيا**	٢٠	٢٠	١٩
الهند	٢١	٢٥	١٤	أستراليا	٢١	١٩	٢٩
البرازيل	٢٢	٢٣	١٩	السويد	٢٢	٢٥	١٧
النمسا	٢٣	١٩	٢٩	**المكسيك**	٢٣	١٥	٤٤
أيرلندا	٢٤	٢٠	٢٧	النمسا	٢٤	٢٤	٢٥
أستراليا	٢٥	٢١	٢٥	**تركيا**	٢٥	٢٩	١٥

المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.
ملاحظة: الاقتصادات الصاعدة باللون الأحمر.
[١] المتوسط المرجح للترتيب حسب الحجم وحسب درجة الترابط باستخدام وزن ترجيحي يبلغ ٠,٣/٠,٧ على التوالي.
[٢] باستبعاد الروابط التي تمثل أقل من ٠,١٪ من إجمالي الناتج المحلي لكل منطقة ولاية.

الواردات) التي تنخرط فيها، كما يعكس– وبنفس القدر من الأهمية– الزيادة الكبيرة في عدد شركائها التجاريين (الترابط).

ويستخدم تحليل أخير أجراه صندوق النقد الدولي (IMF, 2011) كلا المقياسين– الحجم والترابط– في ترتيب أعلى ٢٥ مركزا تجاريا مؤثرا على النظام المالي في العالم. وفي الفترة بين عامي ١٩٩٩ و٢٠٠٩ ارتفع مركز الصين بمقدار ٩ مراتب لترتبط بالولايات المتحدة باعتبارها أهم المراكز التجارية تأثيرا على النظام المالي، وارتفع مركزا الهند والبرازيل بمقدار ٧ مراتب و ٣ مراتب لتصبحا على التوالي في المرتبة الرابعة عشرة والمرتبة التاسعة عشرة على النطاق العالمي، ولحقت روسيا وتركيا بالقائمة (راجع الجدول). وعلى النقيض من ذلك، تراجعت مراكز كل من فرنسا وكندا وسويسرا ثلاث درجات فوصلت إلى المرتبة السادسة والحادية عشرة والسابعة عشرة على التوالي. وقد حدث التغيير في الأهمية النسبية للاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة بالترادف مع نمو الترابط التجاري على النطاق العالمي.

وهناك عدة أسباب لتوسع حصة التجارة العالمية في الناتج العالمي– الذي يصل الآن إلى ثلاثة أضعاف مستواه في مطلع الخمسينات من القرن الماضي– وما يقترن به من ترابط. وقد أسهم تحرير التجارة في ذلك بلا شك– بتقليل الحواجز التجارية، أولا في الاقتصادات المتقدمة، وفي وقت أقرب في كثير من البلدان النامية. وبالإضافة إلى ذلك، فنظرا لما أدى إليه التقدم التكنولوجي من انخفاض تكاليف النقل والاتصالات، أصبح من المجدي أكثر تقسيم عمليات الإنتاج حتى تستطيع البلدان أن تتخصص في مرحلة معينة من إنتاج السلع (تخصصا رأسيا).

وأدى هذا الأمر بدوره إلى ظهور سلاسل عرض عالمية. واليوم تعبر السلع الوسيطة عادة الحدود عدة مرات قبل أن تتحول إلى منتج نهائي. ويرتفع عنصر الواردات في صادرات البلدان المتممة للإنتاج في سلسلة العرض العالمية نظرا لاعتماد صادراتها على المدخلات الوسيطة المستوردة من شركائها في سلاسل العرض.

روابط أقوى في سلاسل عالمية

يؤدي التخصص الرأسي في الإنتاج إلى ظهور انعكاسات على تفسير الإحصاءات التجارية وتحليل الترابط بين البلدان– ويسفر بدوره عن انعكاسات على خيارات السياسة.

وتُقاس إحصاءات التجارة الرسمية بالقيم الإجمالية التي تشمل المدخلات الوسيطة والسلع النهائية. ونظرا لارتفاع العنصر المستورد في الصادرات، فإن تدفق السلع الوسيطة التي تعبر الحدود عدة مرات يؤدي إلى تضخيم بيانات التجارة الكلية. لذلك، فإن تتبع حجم ومصدر العنصر المستورد في صادرات أحد البلدان يكتسب أهمية عند قياس مدى انتقال تداعيات التجارة والسياسات عبر البلدان. على سبيل المثال، فبالنسبة لبلدان مثل سنغافورة التي تنخرط في قدر كبير من تجارة التجميع والتجهيز– أي تستخدم سلعا وسيطة مستوردة لتجميع سلع نهائية موجهة للتصدير– فإن إجمالي الصادرات يمكن أن يمثل أكثر من ضعف حصة القيمة المضافة المحلية في صادراتها (راجع الشكل ١).

وفي الاقتصادات المتقدمة تكون القيمة المضافة المحلية أعلى– أو يكون العنصر الأجنبي صغيرا نسبيا – في صادراتها. (فهي «اقتصادات موردة» في سلسلة العرض العالمي). وتميل اقتصادات السوق الصاعدة إلى إضافة قيمة

محلية أقل («اقتصادات متممة»). والوضع المتمم النسبي لبعض اقتصادات السوق الصاعدة، بما فيها الصين، يمثل انعكاسا لأهمية دور تجارة التجهيز.

وتنشأ صادرات كثير من اقتصادات الأسواق الصاعدة من أنشطة التجهيز التي تستخدم في الأساس سلعا وسيطة مستوردة لتجميع المنتج النهائي الموجه للتصدير. وتمثل هذه التجارة حصة كبيرة من صادرات الصين التي تعمل إلى جانب العديد من اقتصادات الأسواق الآسيوية الصاعدة الأخرى باعتبارها مركز تجهيز متمم في سلسلة العرض الآسيوية. وتقوم المكسيك بدور مماثل في أمريكا الشمالية، فهي مقر مصانع التجميع المعفاة من الرسوم الجمركية والتي تستخدم سلعا وسيطة مستوردة وتعيد تصدير السلع النهائية مرة أخرى إلى الولايات المتحدة. ومع انضمام بلدان أوروبا الشرقية– التي تنخفض فيها تكلفة الإنتاج– إلى الاتحاد الأوروبي، يتم الإنتاج عن طريق التعهيد الخارجي بعيدا عن اقتصادات الاتحاد الأوروبي المتقدمة.

وتعتمد سلاسل العرض الإقليمية في آسيا وأمريكا الشمالية وأوروبا بدرجات متفاوتة على قاطرتها أو مركزها الإقليمي. وتمر سلسلة العرض الآسيوية عبر عدد من البلدان التي يجري فيها تجهيز سلع تعبر الحدود مرات عديدة بما فيها المركز (اليابان) قبل أن تصل إلى مقصدها الأخير. فعلى سبيل المثال، يمر حوالي ١٥٪ من القيمة المضافة اليابانية المتجسدة في منتجات صينية من خلال بلدان أخرى في آسيا قبل أن يصل إلى الصين. وعلى العكس من ذلك، فإن كل العناصر المستوردة تقريبا في أمريكا الشمالية وأوروبا يتم استيرادها مباشرة من المركز– الولايات المتحدة وبلدان الاتحاد الأوروبي الخمسة عشرة على التوالي. وهكذا فإن سلاسل العرض العالمية في آسيا أكثر تكاملا على المستوى الإقليمي وهياكل صادراتها أكثر ترابطا من تلك الموجودة في أمريكا الشمالية وأوروبا.

إن الانتشار الإقليمي لسلسلة العرض الآسيوية له انعكاسات مهمة على صعيد السياسة بالنسبة للتجار الآسيويين. وأي اضطراب في تدفقات التجارة، خاصة تدفقات التجارة البينية داخل المنطقة في آسيا يمكن أن يسفر عن آثار سلبية ضخمة على الإنتاج المحلي في البلدان الشريكة. والاضطراب الأخير – الذي نجم عن الزلزال – في توفير مدخلات الصناعة التحويلية المتطورة من البلد المُصَدِّر والمورد أي اليابان هو تصوير واقعي لذلك (راجع المقال بعنوان «هزة في العمق» في عدد يونيو ٢٠١١ من مجلة التمويل والتنمية). لذلك فإن حماية التدفق الحر للمدخلات والمخرجات يجب أن يكون على رأس أولويات السياسة في المنطقة. ويمكن تحقيق ذلك عن طريق الإلزام بتخفيض الرسوم الجمركية من طرف واحد في المنطقة في ظل مفاوضات تحرير التجارة في جولة الدوحة التي تعقدها منظمة التجارة العالمية ، أو بضم كل الأطراف الرئيسية في اتفاقات إقليمية للتجارة الحرة مثل الشراكة عبر المحيط الهادئ.

دور منافس أم مكمّل

سمحت سلاسل العرض العالمية للأسواق الصاعدة– مثل الصين– بزيادة العنصر التكنولوجي في صادراتها، سواء كمنتجات نهائية أو كمدخلات في صادرات التكنولوجيا الفائقة للاقتصادات المتقدمة، مما يحركها صوب موقع المورِّد في سلسلة القيمة المضافة. وقد ارتفعت حصة صادرات الصين من التكنولوجيا الفائقة بشكل لافت للنظر منذ عام ١٩٩٥، تعززها تجارة التجهيز وواردات كبيرة من اليابان وبلدان آسيوية أخرى.

وإذ أصبحت الصين واقتصادات الأسواق الصاعدة الأخرى أكثر نشاطا في قطاعات كانت تسيطر عليها بصورة تقليدية اقتصادات متقدمة مثل ألمانيا والولايات المتحدة، بدأت هياكل صادراتها– أي أنواع السلع التي تصدرها– تتشابه مع تلك الموجودة في الاقتصادات المتقدمة. لذلك فمن المرجح أن تزداد حدة تنافس بلدان الأسواق الصاعدة مع البلدان المتقدمة المصدرة للسلع.

ولكن هذا التحول المُشاهد في عنصر التكنولوجيا الفائقة وما يترتب عليه من تقارب في هياكل التصدير قد يعكس أيضا التكامل وليس التنافس، حيث إن مراحل الإنتاج كثيفة العمالة تخضع للتعهيد الخارجي في بلدان الأجور الأدنى في المنطقة. وعلى الرغم من أن اقتصادات الأسواق الصاعدة تصدِّر منتجات من فئات شبيهة بتلك التي تصدرها الاقتصادات المتقدمة، فقد تكون هناك اختلافات في الجودة وفي السعر.

الشكل ١

التحرك نحو وضع المتمم

إجمالي الصادرات يُقزِّم القيمة المضافة المحلية في الأسواق الصاعدة المتممة في سلاسل العرض العالمية.

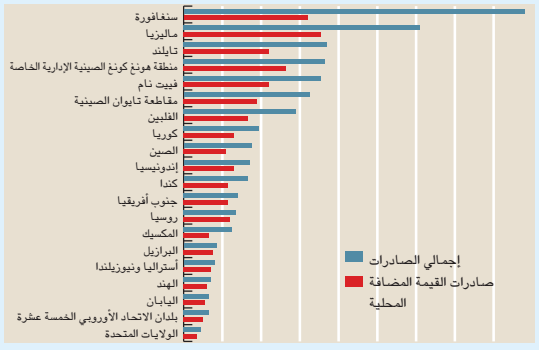

المصدر: صندوق النقد الدولي، «إحصاءات وجهة المتجارة».

ملاحظة: بلدان الاتحاد الأوروبي الخمسة عشرة هي إسبانيا وألمانيا وآيرلندا وإيطاليا والبرتغال وبلجيكا والدانمرك والسويد وفرنسا وفنلندا ولكسمبرغ والمملكة المتحدة والنمسا وهولندا واليونان.

الشكل ٢

فرسا الرهان

بلدان شرق آسيا مؤهلة للتفوق على بلدان اتفاقية أمريكا الشمالية للتجارة الحرة («نافتا») باعتبارها ستصبح أكبر كتلة تجارية في العالم بحلول عام ٢٠١٥، عندما يتحول الطلب العالمي إلى الأسواق الصاعدة.

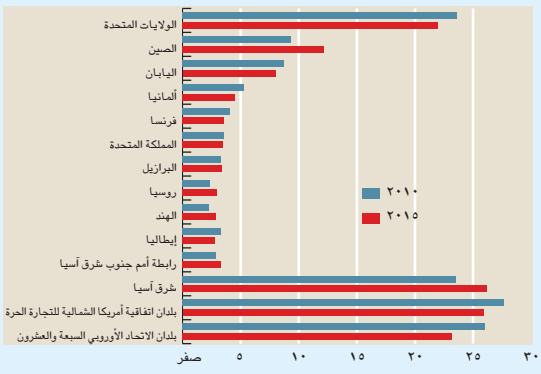

المصدر: صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي.

ملاحظة: رابطة أمم جنوب شرق آسيا (الآسيان) = إندونيسيا وبروناي دار السلام وتايلند وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وسنغافورة والفلبين وفييت نام وكمبوديا وماليزيا وميانمار. وبلدان شرق آسيا: الآسيان + مقاطعة تايوان الصينية + منطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة. وبلدان اتفاقية أمريكا الشمالية للتجارة الحرة (كندا والمكسيك والولايات المتحدة). وبلدان أوروبا السبعة والعشرون= الأعضاء الحاليون في الاتحاد الأوروبي.

وفي الصين بصفة خاصة، قد يؤثر الدور المهم الذي تقوم به في تجارة تجهيز الصادرات من منتجات التكنولوجيا الفائقة على المؤشرات الكلية لتشابه الصادرات. ومؤشر تشابه الصادرات هو مؤشر مُتعارف عليه يُستخدم لقياس قدرة بلد ما على المنافسة، والتي تتراوح بين ١ صحيح لبلدين اثنين لديهما حصص متماثلة من فئات المنتجات في الهيكل الكلي لصادراتهما، و صفر لبلدين

أي اضطراب في تدفقات التجارة، خاصة تدفقات التجارة البينية داخل المنطقة في آسيا يمكن أن يسفر عن آثار سلبية ضخمة على الإنتاج المحلي في البلدان الشريكة.

لديهما هياكل صادرات مختلفة تماما. وقد حاولنا في تحليلنا مراعاة الاختلافات في الجودة عن طريق التمييز بين المنتجات طبقا للسوق التي تقصدها، بناء على افتراض أن البلدان مرتفعة الدخل يرجح أن تطلب نوعيات من المنتج أفضل جودة. وعلى أساس هذا المؤشر المعدل لتشابه الصادرات، وجدنا أنه لا يزال هناك تداخل بين هياكل صادرات الاقتصادات المتقدمة وهياكل صادرات اقتصادات الأسواق الصاعدة. لذلك فمن المحتمل أن تزداد قدرة البلدان المصدرة من الأسواق الصاعدة على المنافسة.

هل ثمة دفعة أخرى من النمو؟

يوحي التغيير الجاري الذي تشهده هياكل الصادرات بأن اقتصادات الأسواق الصاعدة الديناميكية يمكن أن تتطلع إلى حدوث دفعة في النمو في المستقبل. والتحليل الذي يقيس مستوى الدخل المتجسد في صادرات أحد البلدان (المبني على مؤشر وضعته دراسة Hausmann, Hwang, and Rodrick, 2007) يفيد في قياس درجة تطور الصادرات. ويحدد المؤشر، تحت كل فئة من فئات المنتجات، المتوسط المرجح لمستوى الدخل في البلدان المنتجة لنفس المنتج. وتُحدد قيمة أعلى للمنتج الذي ينتجه أحد الاقتصادات المتقدمة بصورة حصرية، ويرجح أن يمثل نوعية أفضل وقيمة مضافة أعلى. وتدل نتائج هذا التحليل على أن البلدان التي تفوق التوقعات من حيث قيمة دخلها من الصادرات، ستحقق مزيدا من النمو في السنوات القادمة.

وبفضل التحسين المستمر، فإن الجودة الكلية لصادرات العديد من اقتصادات الأسواق الصاعدة أعلى من المتوقع على أساس نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي وحده. وبذلك فإن تحليلنا المُحَدَّث لمؤشر هوسمان يعني ضمنا أن طفرة النمو من المتوقع أن تكون أبرز في بعض البلدان الآسيوية– مثل الهند والصين– وصغيرة نوعا ما ولكنها أيضا موجبة بالنسبة لأغلب بلدان أوروبا الشرقية.

والمرجح أن يستحث تكامل اقتصادات الأسواق الصاعدة سريعة النمو حدوث تحول تدريجي في الطلب العالمي بعيدا عن الاقتصادات المتقدمة. وقد تفوقت الصين على اليابان كثاني أكبر اقتصاد في العالم في عام ٢٠١٠، ومن المرجح أن يبرز دور بلدان شرق آسيا كأكبر كتلة تجارية في العالم بحلول عام ٢٠١٥، متخطية بلدان اتفاقية أمريكا الشمالية للتجارة الحرة («نافتا» وهي كندا والمكسيك والولايات المتحدة) ومنطقة اليورو (راجع الشكل ٢). وقد كانت سلاسل العرض العالمية عاملا مهما في هذا الاتجاه، ويمكن أن يكون لوضع أحد البلدان على امتداد سلسلة العرض انعكاسات مهمة على أنماط التجارة في المستقبل.

أسعار الصرف

ربما أدى ظهور سلاسل العرض العالمية أيضا إلى تغيير أسلوب استجابة التجارة لتغيرات الأسعار النسبية. فكلما ارتفع مقدار العنصر المستورد في صادرات أحد البلدان، قلت حساسية تجارته تجاه تغيرات سعر الصرف. فعلى سبيل المثال، إذا ارتفعت قيمة عملة البلد المعني مقابل عملة شركائه التجاريين، أصبحت الصادرات أكثر تكلفة، ولكن السلع الوسيطة المستوردة تصبح أقل سعرا.

لذلك، فمن المرجح أن تكون الاقتصادات المتقدمة– التي تميل صادراتها إلى التركز في السلع متوسطة وفائقة التكنولوجيا– أكثر حساسية لتغيرات الأسعار النسبية لأن صادراتها تحتوي على عنصر محلي أكبر. والعكس صحيح بالنسبة لاقتصادات الأسواق الصاعدة.

والواقع أن تحليلنا لاستجابة تدفقات التجارة القطاعية إزاء التغيرات في أسعار الصرف توصل إلى أن حدوث ارتفاع في سعر الصرف الحقيقي بنسبة ١٠٪ على سبيل المثال في بلد متمم مثل الصين يرجح أن يسبب تصحيحا أصغر نسبيا في الميزان التجاري مقارنة بحدوث تغيير مماثل في بلد مورد مثل اليابان. ومن ثم، فإن انعكاسات أي تغيرات في سعر الصرف على إعادة التوازن من المتوقع أن تراعي تكوين هيكل التجارة في البلد المعني، بما في ذلك مقدار العنصر المستورد الذي يدخل فيه.

الانضمام للقائمة

تتجه اقتصادات الأسواق الصاعدة، بقيادة الصين، نحو التحول إلى أن تصبح من الشركاء التجاريين المؤثرين في النظام المالي إلى جانب الاقتصادات المتقدمة الرئيسية. وقد اقترن تكاملها التجاري المتنامي بزيادة العنصر التكنولوجي في صادراتها، وزيادة تقارب هياكل صادراتها مع هياكل الاقتصادات المتقدمة. ومع استمرار نمو اقتصادات الأسواق الصاعدة الأكثر ديناميكية، فمن المرجح أيضا أن يزداد تأثيرها على النظام في سلاسل عرضها العالمية. فهل سيشغل مزيد من الأسواق الصاعدة مكانا أكبر في قائمة أنشط الموانئ البحرية؟ أمر محتمل. ابقوا معنا.■

ريتشارد هارمسن نائب رئيس قسم في الإدارة الإفريقية في صندوق النقد الدولي، ونجوى رياض اقتصادي أول في إدارة الإستراتيجيات والسياسات والمراجعة في صندوق النقد الدولي.

هذا المقال مبني على ورقة عمل صندوق النقد الدولي صدرت في يونيو ٢٠١١، بعنوان "Changing Patterns of Global Trade"، ويمكن الاطلاع عليها في الموقع الإلكتروني: www.imf.org/external/np/pp/eng/2011/061511.pdf.

المراجع:

Hausmann, Ricardo, Jason Hwang, and Dani Rodrik, 2007, "What You Export Matters," Journal of Economic Growth, *Vol. 12, No. 1, pp. 1–25.*

International Monetary Fund (IMF), 2011, "Changing Patterns of Global Trade" (Washington, June).